كيف ينهب الحوثيون المساعدات ؟

عدوان حوثي على الإنسانية...وموظفو الإغاثة في قبضته!

الأمناء تقرير خاص:

في حلقة جديدة من سلسلة انتهاكات الحوثيين، نهبت قيادات الميليشيا في محافظة إب كميات كبيرة من المعونات الإنسانية وبيعها لتجار محليين وفي أسواق سوداء، وهي جرائم أكدتها تقارير أممية آخرها تقرير برنامج الغذاء العالمي.

ويأتي ذلك بعد دعوات أطلقتها الحكومة اليمنية إلى ضرورة إيجاد الحلول اللازمة لحماية موظفي الوكالات والمنظمات الإغاثية الأممية والدولية من مضايقات الحوثيين.

واحتج عدد من النازحين والمحتاجين، في محافظة إب من قيام أحد المشرفين من ميليشيات الحوثي بمصادرة حصصهم من المعونات الإنسانية والاعتداء عليهم.

وقال سكان محليون : إن مشرف الحوثيين في أحد بلدات مديرية مذيخرة، جنوب غرب إب، ويُدعى «عبدالله النهاري» احتجز بعض المساعدات الإغاثية وصادر كميات كبيرة منها.

وأفادت المصادر ذاتها في تصريحات صحافية بأن «النهاري يقوم بالاستيلاء على المساعدات عن طريق تسجيل نفسه وأولاده وزوجات أولاده، مما يؤدي إلى استحواذه على أكبر كمية من المساعدات، وحرمان الآخرين الذين يعانون من فاقة الجوع والفقر».

وأكد السكان تعرضهم للضرب والشتم من قبل المشرف الحوثي، وتعمده الإساءة إليهم وامتهان كرامتهم.

ووثق متابعون محليون قيام قيادات حوثية في إب الخاضعة لسلطاتهم، بنهب ومصادرة كميات كبيرة من المعونات الإنسانية وبيعها لتجار محليين وفي أسواق سوداء، وهي الجرائم التي أكدتها تقارير أممية آخرها تقرير برنامج الغذاء العالمي.

واتهم برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، الحوثيين بسرقة المساعدات الإغاثية من أفواه الجوعى، مطلع العام الجاري.

وطالب برنامج الأغذية العالمي ميليشيات الحوثي بوضع حد لسرقة المساعدات الغذائية بشكل فوري، ومحاسبة المسؤولين عنها.

وأكد المتحدث باسم برنامج الأغذية العالمي أن هذه القضية تؤثر على كل جهود منظمات الإغاثة في اليمن.

في السياق ذاته، أعلنت الشرعية الخميس الفائت إن ميليشيا الحوثي تحتجز 20 موظفاً تابعين لوكالة التعاون التقني والتنمية الفرنسية (ACTED) شريك برنامج الأغذية العالمي في تنفيذ المشاريع الإغاثية.

وطالب وزير الإدارة المحلية ورئيس اللجنة العليا للإغاثة في اليمن، عبدالرقيب فتح، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة الطارئة مارك لوكوك، ومنسقة الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في اليمن ليزا جراندي، بالتدخل العاجل وإيجاد الحلول اللازمة لحماية موظفي الوكالات والمنظمات الإغاثية الأممية والدولية في مناطق سيطرة ميليشيا الحوثي الانقلابية.

وشدد فتح على ضرورة رفع كافة المضايقات والاحتجازات التي تقوم بها ميليشيا الحوثي بحق المنظمات الإغاثية والدولية إلى مجلس الأمن مباشرة.

ولفت إلى أن الحوثيين منعوا فرق المنظمات الدولية من الوصول إلى 10 آلاف نازح في أحد المخيمات في مديرية أسلم بمحافظة حجة.

وأشار إلى أن فرق المنظمات الأممية والدولية تتعرض للمضايقات أثناء تنفيذ المشاريع الإغاثية والإنسانية من قبل الحوثيين، في محافظات حجة وعمران والمحويت وصنعاء، معتبراً أن «الصمت حيال ذلك جريمة تواطؤ مع الميليشيات الانقلابية».

وذكر أن «استمرار ميليشيات الحوثي بهذه التصرفات تثبت للعالم أجمع أنها أكبر جماعة منتهكة للقانون الدولي والإنساني، ولا تراعي أخلاقيات العمل الإنساني من خلال المضايقات والاحتجاز للموظفين الأمميين في مهمتهم الإنسانية التي يقومون بها في خدمة اليمنيين.

عدوان حوثي على الإنسانية

من جانب آخر،واصلت مليشيا الحوثي الانقلابية التضييق على موظفي الإغاثة في محاولة لمضاعفة الأزمة الإنسانية وحرمان المواطنين من الحصول على مساعدات إغاثية.

المليشيات الانقلابية احتجزت 20 موظفاً تابعًا لوكالة التعاون التقني والتنمية الفرنسية، شريك برنامج الأغذية العالمي في تنفيذ المشروعات الإغاثية.

ومنعت المليشيات الحوثي الموظفين من مغادرة مديرية بني قيس في محافظة حجة، وأغلقت الطرق عليهم، وقامت بالتحقيق معهم، ولم تكتفِ بذلك بل امتد الأمر لمصادرة جوازات سفرهم.

الانقلابيون منعوا فرق المنظمات الدولية من الوصول إلى عشرة آلاف نازح في أحد المخيمات في مديرية أسلم بمحافظة حجة، وهو ما يحمّل المليشيات المسؤولية الكاملة المترتبة على منع إيصال المساعدات الطارئة إلى النازحين في المخيم.

في الوقت نفسه، أعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء استمرار تدهور الوضع الإنساني باليمن، مبينًا أن هناك «حاجة إلى تسوية سياسية شاملة باعتبارها السبيل الوحيد لإنهاء الصراع».

وتعمل المليشيات الحوثية على إطالة الأزمة الإنسانية بصور مختلفة وذلك بهدف إطالة أمد الأزمة لأطول فترة ممكنة، مستهدفة من ذلك تحقيق مصالحها السياسية والعسكرية.

المبعوث الأممي جريفيثس لـ«رويترز»:

هدف الاتفاق إعادة حكم اليمن إلى السياسيين

• وافق طرفًا الحرب على الانسحاب من الحديدة خلال أسابيع

الأمناء غرفة الأخبار:

قال مبعوث الأمم المتحدة الخاص لليمن مارتن جريفيثس إن طرفي الحرب قد يبدآن في سحب قواتهما من مدينة الحديدة الساحلية خلال أسابيع وذلك في خطوة مطلوبة لتمهيد الطريق أمام مفاوضات سياسية تنهي الحرب الدائرة منذ أربعة أعوام.

وذكر مارتن جريفيثس في مقابلة مع رويترز عبر الهاتف : إنه تلقى موافقة رسمية من الحكومة المدعومة من السعودية، وجماعة الحوثي المتحالفة مع إيران لتنفيذ المرحلة الأولى التي تشمل نقل القوات مضيفا أن المناقشات جارية حاليا بشأن المرحلة الثانية.

وتسعى الأمم المتحدة لتنفيذ اتفاق وافق عليه الطرفان في محادثات بالسويد في ديسمبر كانون الأول وهي أول انفراجة في الجهود الرامية لإنهاء الحرب التي أودت بحياة عشرات الآلاف ودفعت البلاد إلى شفى المجاعة.

وقال جريفيثس دون أن يقدم تفاصيل "وافق الطرفان رسميا على مفهوم العمليات للمرحلة الأولى. ما نقوم به الآن هو الانتقال وفقا للخطة نحو الاتفاق على المرحلة الثانية" مضيفا إنه سيتم "تكثيف" المحادثات في الأيام المقبلة.

وتابع "لذلك ليس لدينا في الوقت الراهن تاريخ محدد لبدء عملية إعادة انتشار (القوات). ستكون أسابيع...آمل أن تكون أسابيع قليلة".

وذكرت مصادر لرويترز : إن المرحلة الأولى ستشهد انسحاب قوات جماعة الحوثي من موانئ المدينة، وانسحاب القوات الموالية للحكومة من بعض المناطق على مشارفها. وفي المرحلة الثانية، يسحب الطرفان قواتهما لمسافة 18 كيلومتر من المدينة، والأسلحة الثقيلة لمسافة 30 كيلومتر .

وكان اتفاق الحديدة خطوة لبناء الثقة استهدفت تجنب هجوم شامل لقوات التحالف بقيادة السعودية على المدينة سعيا لإعادة حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي المعترف بها دوليا إلى السلطة. وسعى الاتفاق أيضا لتمهيد الطريق أمام إجراء محادثات سياسية تسفر عن إعلان حكومة انتقالية.

ويشرف الجنرال الدنمركي مايكل لوليزجارد، رئيس فريق المراقبة التابع

للأمم المتحدة في الحديدة، على لجنة تنسيق إعادة الانتشار المنوط بها الاتفاق على تفاصيل غير مدرجة في اتفاق السويد.

وصمد إلى حد كبير وقف إطلاق النار في الحديدة الخاضعة للحوثيين لكن العنف تصاعد في مناطق أخرى بالبلاد. وكان من المقرر استكمال سحب القوات بحلول السابع من يناير كانون الثاني لكنه توقف بسبب الخلاف على الجهة التي ستتولى إدارة المدينة.

وعندما سُئل هل جرى حل المشكلة، قال جريفيثس "لدينا أفكار بشأن سبل تسوية الأمر فيما يتعلق بقوات الأمن المحلية" لكن الأمر سيعود إلى الأطراف الممثلة في لجنة تنسيق إعادة الانتشار برئاسة لوليزجارد فيما يخص الحل.

وفي مارس آذار، قالت ثلاثة مصادر لرويترز إن المرحلة الأولى ستشهد انسحاب الحوثيين لمسافة خمسة كيلومترات من ميناءي الصليف المخصص للحبوب، ورأس عيسى الخاص بالنفط.

وسيتيح هذا الانسحاب إعادة فتح طريق مغلق منذ سبتمبر أيلول يصل لمطاحن البحر الأحمر التي تخزن نحو 50 ألف طن من الحبوب المقدمة من برنامج الأغذية العالمي، وتكفي لإطعام 3.7 مليون شخص، وكذلك إعادة فتح الممرات الإنسانية.

فشل جريفيثس

تستقبل الحديدة معظم الإمدادات التجارية والإنسانية باليمن، ولها دور حيوي في توفير الغذاء لسكان البلاد البالغ عددهم 30 مليون نسمة.

وقال جريفيثس " اعلم أننا نستهلك قدرا كبيرا من الوقت في شأن الحديدة، وهذا صحيح، لكنها المدخل لتسوية شاملة وبالطبع الفشل في الحديدة ليس مطروحا كخيار".

وتابع "في النهاية هدف الاتفاق الذي سيحل الصراع وسينهي هذه الحرب هو إعادة حكم اليمن إلى السياسيين، أن نعيد لشعب اليمن حكومة قابلة للمحاسبة".

وبعد سنوات من الجمود العسكري، شن التحالف بقيادة السعودية والإمارات هجومين في العام الماضي للسيطرة على ميناء الحديدة سعيا لإضعاف الحوثيين بقطع شريان الإمدادات الرئيسي لديهم.

ويقول التحالف إن الحوثيين يستخدمون الميناء لاستقبال أسلحة مهربة وينبغي حرمانهم منه. ويقول الحوثيون إن الحكومة ستسعى إلى خنقهم إذا سيطرت عليه.

وقال جريفيثس إن فرقا من آلية التحقق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة التي ستضطلع بمهمة فحص السفن الراسية في الموانئ جاهزة للانتشار مضيفا أن مراقبين وموظفين آخرين من المنظمة سيدعمون سلطات الجمارك والموانئ.